



المجلس القومي للمرأة



جمهورية مصر العربية
المجلس القومي للمرأة

بحث عن

"دور المرأة المصرية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية

بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ "

مقدم من :

جيهان احمد توفيق

اخصائى ثانى اعلام

المجلس القومي للمرأة



دور المرأة المصرية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية

بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

الخلفية :

- لمحة عن تداعيات الثورة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على المجتمع والمرأة والتي تدعو الى اعداد دراسة تحليلية عن دور المرأة المصرية فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية بعد ثورة ٢٥ يناير.
- اهداف الثورة الاقتصادية والاجتماعية
- مفهوم / فلسفة المساواة والمشاركة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- علاقة دور المرأة فى تحقيق اهداف الثورة والوصول الى المشاركة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- مفاهيم وتعريفات ذات الصلة

ثانيا: الاشكالية :

قامت الثورة من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتغيير المراحل الانتقالية لما بعد الثورات مراحل دقيقة لحين استقرار الاوضاع وترجمة اهداف الثورات الى مسارات تنفيذية للنهوض بالدول – وتواجه معه انهيار اقتصادى واجتماعى نتيجة لعقود من تراكم الفساد والتدهور المؤسسى لمؤسسات الدولة بجناحيها الحكومى والمدنى ، يتجلى ذلك فى تدهور خدمات التعليم والصحة والبيئة والتجارة والصناعة وغيرها .

ويمثل غياب خطة لانتقال السلطة فى مصر اشكالية فى توضيح المسار الاقتصادى والاجتماعى الذى تتجه اليه.

كما يمثل تداعى المؤسسات الحكومية والمطالبات الفئوية المشروعة احد عناصر تدهور الخدمات المقدمة اجتماعيا واقتصاديا بما يؤثر سلبا على احتياجات المرأة من صحة وتعليم وبيئة وتوافر السلع والخدمات .



ثالثا: اهمية اعداد دراسة تحليلية عن دور المرأة المصرية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد ثورة ٢٥ يناير

فى ظل المستجدات السياسية وعدم وضوح الرؤية للتوجهات المستقبلية، تأتى الضرورة والاهمية للتعرف على اهم العقبات والتحديات التى تواجه جهود المرأة المصرية للمشاركة فى بناء مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، من اجل تذليل هذه العقبات وتأكيد ادماج منظور المرأة فى مسارات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق العدالة والمساواة لكل ابناء الوطن وحماية حقوقها الانسانية بالاضافة الى ضمان مشاركتها فى القرار السياسى ورسم مستقبل مصر.

رابعا: الهدف او الغرض من البحث:

التعرف على دور المرأة المصرية فى تنمية المجتمع اجتماعيا واقتصاديا بعد قيام ثورة ٢٥ يناير من اجل استشراف الاستراتيجيات والخطط المستقبلية المتعلقة:

- بادماج المرأة فى التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد الثورة.
- ضمان حقها فى الامن الانسانى
- تحسين الخدمات والسلع المقدمة لها

خامسا: فروض البحث والتساؤلات:

قامت الثورة المصرية من اجل تحقيق مطالب شعبية تدور فى مجملها حول المساواة فى الحقوق والعدالة الاجتماعية والمطالبة بتكافؤ الفرص وفى عدالة توزيع عوائد التنمية الاقتصادية اضافة الى القضاء على الفساد. وتمر مصر بمرحلة انتقالية زاخرة بالعديد من التساؤلات تلقى بظلالها على اوضاع المرأة على النحو التالى:

- عدم وضوح التوجهات الاجتماعية والاقتصادية للمستقبل.



- غياب رؤية / الخطة للإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- هل يمكن للمجلس القومي للمرأة ان يساهم في دعم دور المرأة في رسم المستقبل الاقتصادى والاجتماعى؟

بالإضافة الى تفسير إلى أي مدى تستطيع **المرأة** أن تشارك وتساهم بفعالية في التنمية، وما العوامل التي تؤثر في معدلات إسهام **المرأة** في التنمية في ظل المتغيرات والتطورات التي طرأت على المجتمع؟ وما العوامل التي تواجه **المرأة** للقيام بهذه الأدوار وتغوق اندماجها والتزامها بالمشاركة الحضارية الكاملة في صناعة الحياة بكل أبعادها بدءاً من حقها الطبيعي في حرية الحركة والانتقال، إلى ذروة التأثير في صنع القرار والإسهام في تحديد المسار.

وللإجابة عن هذه الأسئلة المطروحة يركز هذا البحث على الأدوار التي تقوم بها المرأة في تنمية المجتمع، وحتى يمكن تحديد هذه الأدوار لابد أولاً من تحديد المفاهيم الأساسية التي تعد من الموجهات الأساسية لهذا البحث .

مما يعنى ان يكون البحث مبني على عدد من الافتراضات المتوقعة للمشهد السياسى ومستقبل البلاد يمكن من خلاله تكوين رؤية استراتيجية والتخطيط لمستقبل ادماج المرأة فى بناء الدولة بعد الثورة.

سادسا: الحدود والاطار الزمنى والمكانى للبحث/الدراسة:

مقارنة ماجاء فى بعض التقارير من الاجهزة الحكومية كتقارير التنمية البشرية وغيرها من التقارير الاحصائية الصادرة من جهاز التعبئة العامة والاحصاء والتقارير الحقوقية والتنمية المستقلة (كيفية ووصفية) سواء الصادرة من المجتمع المدنى المصرى (مراكز بحثية والمجلس القومى لحقوق الانسان والجمعيات النسائية) او الدولية قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير فى اطار تحليل وصفى للسياق والمشهد السياسى.

سابعا: المنهجية والاسلوب:

فى حدود المتاح من الاحصاءات والدراسات حول اوضاع المرأة بعد الثورة، اجراء بحث نظرى يقوم على دراسة تحليلية مكتبية من خلال مقارنة المؤشرات الخاصة بأوضاع المرأة الاقتصادية والاجتماعية



والسياسية قبل ٢٥ يناير ٢٠١١ بالمؤشرات المستجدة والمتوافرة بعد ٢٥ يناير ٢٠١١.

بالاعتماد على اسلوب التحليل الوصفي لوضع المرأة السياسية والاقتصادية والاجتماعية مقارنة الادبيات والدراسات والتقارير التنموية المتوفرة قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بهدف التعرف علي التغيرات التي طرأت علي وضع المرأة بعد قيام الثورة والعوامل الي ادت الي هذا التغيير بتحليل المجالات: الاقتصادية والعمل والصحة والبيئة والتعليم واطراف المرأة في ظل مستجدات الاوضاع الامنية وتأثر الامن الانساني والحقوق الانسانية للمرأة وتطور الخطاب الديني والاعلامى والدولى تجاه المرأة بعد الثورة .. هذا من اجل:

- سد الفجوات التي يتم رصدها والتي يمكن ان تتسبب في تهميش المرأة من المشاركة بعد الثورة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.
- الخطة الاستراتيجية للنهوض بالمرأة وكيفية الوصول اليها في ظل سياق سياسى ومجتمعى مختلف وغير محدد الملامح.
- حماية المرأة من تقلبات المرحلة الانتقالية اجتماعيا واقتصاديا
- ضمان توفير الحد الادنى لها من الامن الانسانى والاجتماعى
- دراسة التحديات وكيفية التعامل معها.

ثامنا: محتوى البحث

يندرج ضمن مفهوم مشاركة المرأة في التنمية موضوعات عديدة منها مساهمتها في قوة العمل.. وتعليم المرأة أو محور أمية المرأة.. والقواعد والقوانين الناظمة للحياة الاجتماعية.. والوعي الاجتماعي وما يرتبط به من عادات وتقاليد واعراف وانماط سلوكية..

يقسم البحث اوضاع المرأة الى محاور يتم تناول كل محور بالتحلي على عدة مستويات:

١. التقدم والانجاز المحرز لكل محور حتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

٢. تحليل لفاعلية الممارسة



المجلس القومي للمرأة



جمهورية مصر العربية
المجلس القومي للمرأة

٣. التحديات

٤. مقترحات للحلول والبدائل.

المحاور المقترحة:

- الامن الانسانى والاجتماعى والحقوق الاجتماعية والتنمية: الصحة والبيئة والتعليم .. الخ
- الاوضاع الاقتصادية والعمل.
- المرأة الريفية:
- الخطاب الاعلامى والمعالجات الاعلامية بعد الثورة.
- التشريعات والتميز الايجابى بالتشريعات واللوائح والقرارات.

تاسعا: التوصيات والمقترحات :

- اسباب خاصة بقضية المرأة المصرية.
- اسباب تتعلق بالآلية الوطنية/الرسمية للمرأة (المجلس القومى للمرأة).
- اشكاليات تواجه سياسات ومنهجيات التعاطى مع قضايا المرأة وادماج منظور النوع الاجتماعى فى التنمية والتشريعات – تصحيح المسار.

عاشرا: قائمة المصادر والمراجع

- تقارير واوراق عمل
- مواقع الكترونية ودوريات

المقدمة :



المجلس القومي للمرأة



جمهورية مصر العربية المجلس القومي للمرأة

كشفت ثورة يناير عن وجه جديد للمرأة المصرية لم يعتده مجتمعنا من قبل منذ ثورة ١٩١٩ وكان مفاجأة بكل المقاييس للعالم الغربي الذي سيطر عليه اعتقاد سائد بأن المرأة المصرية هي مجرد ظل للرجل .. هذا الوجه الجديد للمرأة حدا بصحيفة " هيرالد تريبيون " الأمريكية لرسم صورة عن دور المرأة المصرية خلال الثورة وفي الفترة التي تليها ونقلت كيف وقفت " حواء " المصرية الثائرة جنبا إلى جنب مع الرجل في ساحة ميدان التحرير تندد بالفساد والقمع والظلم وتتلقى نفس الضربات الموجعة وتنال الشهادة في سبيل الوطن .

كما دفع هذا الموقف العديد من المصريات للقول بان الوقت قد حان لتغيير المقولة الشهيرة " وراء كل رجل عظيم امرأة " على اعتبار أن دور المرأة في أيام الثورة كان موازيا لدور الرجل هنا يتضح أن المساواة بين المرأة والرجل ليست بإصدار اللوائح والقوانين والمناصب. ولكن بتغيير المفاهيم والموروثات الاجتماعية. وهذا يتطلب صحة ووعيا اجتماعيا مما يستدعي إلقاء الضوء على دور المرأة بعد ثورة ٢٥ يناير، وكيفية تنميته بصورة أفضل، من أجل بناء مجتمع قوي ومتناغم، مجتمع لا ينتقص من أحد أو يقصيه عن المشاركة الفعالة والإيجابية.

ان من أعظم ما تركه لنا القرن العشرون مفهوم التنمية الشاملة الذي تفاوت حظ تطبيقه بين دول العالم، ولكنه أصبح من بين الأسس الثابتة لقياس تقدم المجتمعات، ودليلاً على أن التنمية أصبحت تمثل مطلباً ملحاً وأساسياً لكل المجتمعات المعاصرة، وذلك لما تنطوي عليه من مضامين اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية هامة، وأيضاً لما ينتج عنها من نتائج حاسمة في حاضر هذه المجتمعات ومستقبلها.

وإذا كان الهدف الأساس من التنمية هو سعادة البشر وتلبية حاجاتهم، والوصول بهم إلى درجة ملائمة من التطور وتعميق إنسانيتهم، فإنها في حد ذاتها، لا تقوم إلا بالبشر أنفسهم الذين هم أهم وسائل تحقيقها.

وفي إطار الاهتمام بقضية التنمية الشاملة، وانطلاقاً من أن التنمية تركز في منطلقاتها على حشد



الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع دون تمييز بين النساء والرجال، يصبح الاهتمام بالمرأة وبدورها في تنمية المجتمع جزءاً أساسياً في عملية التنمية ذاتها، بالإضافة إلى تأثيرها المباشر في النصف الآخر، ذلك أن النساء يشكلن نصف المجتمع وبالتالي نصف طاقته الإنتاجية، وقد أصبح لزاماً أن يساهم في العملية التنموية على قدم المساواة مع الرجال، بل لقد أصبح تقدم أي مجتمع مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمدى تقدم النساء وقدرتهن على المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبفضاء هذا المجتمع على كافة أشكال التمييز ضدهن

وهذا يجعل الدور الذي تقوم به المرأة في بناء المجتمع دوراً لا يمكن إغفاله أو التقليل من خطورته.

ولكن قدرة المرأة على القيام بهذا الدور تتوقف على نوعية نظرة المجتمع إليها والاعتراف بقيمتها ودورها في المجتمع، وتمتعها بحقوقها وخاصة ما نالته من تثقيف وتأهيل وعلم ومعرفة لتنمية شخصيتها وتوسيع مداركها، ومن ثم يمكنها القيام بمسؤولياتها تجاه أسرتها، وعلى دخول ميدان العمل والمشاركة في مجال الخدمة العامة

ان دعم دور المرأة ومكانتها ومنحها حق العمل في الميادين كافة، انطلاقاً من أهمية مكانة المرأة في المجتمع ودورها في تحقيق استقرار الأسرة.

على قدر ما يعتمد احراز تقدم في سياسات التنمية الشاملة على عوامل عدة منها وجود رؤى استراتيجية بعيدة المدى وتوفر الموارد الطبيعية والبشرية والادارة الجيدة، يعتمد ايضا وبشكل خاص على المساواة بين الجنسين تعزيز الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة. ومع تزايد الاهتمام العالمي والإقليمي والمحلي بتحقيق مؤشرات ملموسة التنمية البشرية، وادراك المخططين لاهمية الدور الذي يلعبه افراد المجتمع رجالا ونساء في عملية التنمية وتداخل والتأثير المتبادل بين المتغيرات في تلك الادوار ومتغيرات التنمية. لذلك قفزت قضايا المرأه في السنوات الاخيرة الى مقدمة اولويات الخطط الاقتصادية والاجتماعية للحكومات في مختلف أنحاء العالم. ولم يأتي هذا الاهتمام من فراغ بل بعد ان اثبتت التجارب بأن التهميش والإقصاء للنساء ينتج عنه



تعطيل وعرقلة للسياسات التنموية، واصبح التنويه إلى حق المرأة في المشاركة الكاملة في عملية التنمية وتكافؤ الفرص بين الرجال النساء في جوانب الحياة المختلفة هو عماد أدبيات التنمي

المفاهيم المحددة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلاقتها بالمرأة :

مفهوم تنمية المجتمع :

عرّفت الأمم المتحدة تنمية المجتمع بأنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات ولمساعدتها على الاندماج في المجتمع والمساهمة في تقدمه بأقصى قدر مستطاع.

مفهوم التنمية الاقتصادية :

إن تحرر المرأة هو قبل كل شيء تحررها على الصعيد الاقتصادي بأعتبره مدخلا يسمح لها بحرية الاختيار الذي يجب أن تضمنه قوانين وتشريعات تسمح لها بأن تحيا حياة مختلفة نوعيا، وان تحقق ذاتها .

ويعتبر عمل المرأة ضرورة وطنية لان حرمان نصف المجتمع من العمل وبالتالي جعلها غير منتجة ومستهلكة فقط معناه شل الاقتصاد الوطني وارتفاع مستوى البطالة وعرقلة نموه. لكن الاقرار بحق المرأة بالعمل ومطالبتها به لا يكفي تؤمن لها التسهيلات وازالة العوامل المعرقلة لعملها من قبل الدولة والجهات الفاعلة بالدرجة الاولى. وينبغي لنا ان نعلم اولا ان التنمية الاقتصادية لكي تتم لا بد من حل مشكلة البطالة والتخفيف من وطأة الاجراءات والاصلاح من كاهل محدودي الدخل سواء رجل أو امرأة لايجاد فرص عمل جديدة دائمة

مفهوم الدور :

الدور هو مجموعة من الصفات والتوقعات المحددة اجتماعياً والمرتبطة بمكانة معينة. والدور له أهمية اجتماعية لأنه يوضح أن أنشطة الأفراد محكومة اجتماعياً، وتتبع نماذج سلوكية محددة،



فالمرأة في أسرتها تشغل مكانة اجتماعية معينة، ويتوقع منها القيام بمجموعة من الأنماط السلوكية تمثل الدور المطلوب منها.

مفهوم الدور الاقتصادي للمرأة :

هو كل نشاط اقتصادي تؤديه المرأة داخل أو خارج المنزل بهدف إشباع احتياجات الأسرة أو المجتمع من خلال تحقيق فائدة اقتصادية، بمعنى أن هذا النشاط له قيمة اقتصادية يمكن قياسها أو تقديرها.

تأخذ أشكال إسهامات **المرأة** الاقتصادية من خلال الأنشطة والأعمال التي تؤديها سواء داخل المنزل أو خارجه صوراً عديدة، منها إسهامات مباشرة وهي تبدو في شكل مادي كأجور أو مرتبات تحصل عليها أو أثمان سلع ومنتجات تبيعها، أو ربح تحصل عليه من صناعة بعض المصنوعات اليدوية، أما الإسهامات غير المباشرة فتتمثل قيمة المواد التي تنتجها **المرأة** وتستهلك داخل المنزل، وهذا يعد قيمة نقدية تساهم بها **المرأة** في ميزانية الأسرة وتشارك في تحسين مستوى الأسرة المعيشي.

مفهوم الدور الاجتماعي :

هو الأنشطة التي تقوم بها المرأة في نطاق أسرتها وخاصة ما يتعلق بتربية أبنائها وعلاقة أسرتها بغيرها من الأسر الأخرى خلال عملية نشاطها اليومي والاجتماعي.

مفهوم الدور الثقافي :

هو قدرة المرأة على تقييم ما تتلقاه من معارف ومعلومات من وسائل الإعلام المختلفة بما يدعم دورها في معايشة قضايا العصر والانفتاح على العالم الخارجي. ويلعب التعليم دوراً هاماً في هذا المجال حيث أنه كلما نالت المرأة قسطاً أكبر من التعليم كلما كانت أكثر فهماً وإدراكاً ومقاومة للإيحاءات والتأثيرات السلبية التي قد ينقلها الاتصال بالعالم الخارجي.

مفهوم الأمن الإنساني بالنسبة للمرأة:



- الأمن الصحى .. بمعنى أن تحصل علي التغذية الصحية وألا تتعرض للأمراض أو لاية ممارسات صحية ضارة مثل عملية الختان ولا تتعرض للاغتصاب وان تتمتع بصحة جيدة أثناء الحمل ... وغيره .
- الأمن الاقتصادي .. بمعنى أن يكون للمرأة دخل ثابت كاف لإشباع حاجاتها الأساسية إما نتيجة عملها أو كضمان من الحكومة ، ويعنى توفير العمل المناسب، والاجر المناسب وإتاحة فرص التعليم والتدريب .
- الأمن الاجتماعي والنفسى .. ويعنى ألا تتعرض للإضطهاد لكونها انثى وأن يكون لها حرية الإختيار في حياتها الإجتماعية وفي الزواج .. وغيره
- الأمن السياسي .. ويعنى أن تستطيع ممارسة حقوقها المنصوص عليها في الدستور والقوانين والمعاهدات الدولية ، وأيضاً حقها في الادلاء بصوتها في الانتخابات وترشيح نفسها للمجالس النيابية دون أية ضغوط .

وقامت عدة منظمات تابعة للأمم المتحدة بتطبيق مفهوم الأمن الإنساني الخاص بالمرأة في عدة مجالات .. منها ما قامت به منظمة رعاية اللاجئين لحماية المرأة اللاجئة والمهاجرة والقضاء علي العنف ضدها وحمايتها . لما صاغت منظمة العون الغذائى WEP عدة سياسات تعطى المرأة الأولوية عند توزيع معوناتنا ، وأعطت منظمة الأغذية والزراعة FAO أولوية للمرأة فى برامج الأمن الغذائى ، وتهتم منظمة الصحة العالمية بصحة المرأة عامة وبصحتها الإنجابية علي وجه الخصوص ، وتوجه منظمة العمل الدولية إهتماماً خاصاً لتدريب المرأة وزيادة دخلها .

المقصود بالتنمية المجتمعية :

يقصد بالتنمية المجتمعية، استغلال الموارد البشرية والمادية لتوفير الصحة والغذاء والثقافة والتعليم والعمل والحرية والعدالة لجميع أفراد المجتمع، بصرف النظر عن الجنس، وهناك العديد من العوائق والعراقيل التي تعترض طريق مساهمة المرأة في التنمية الاجتماعية، وهي نفس العوائق



المجلس القومي للمرأة



جمهورية مصر العربية
المجلس القومي للمرأة

والعراقيل التي تعترض مسيرة المجتمع من الرجال والنساء لتحقيق التنمية، وبما ان المرأة تشكل نصف المجتمع ونصف الموارد البشرية، في أي مجتمع في العالم، فان التنمية لن تتحقق بدون مشاركة المرأة فيها، وان غياب النظرة العلمية لوضع المرأة، تعرقل حركة المرأة وتحد من مشاركتها بكل طاقاتها في أعمال التنمية الاجتماعية .



وتؤكد الدراسات الاجتماعية الحديثة على أن من بين مؤشرات تقدم المجتمع مساهمة نسائه في النشاط الاجتماعي والاقتصادي • بل ان هناك آراء ترى أن أي خطة تنموية لا بد أن تعتمد في جهودها على مشاركة المرأة بجانب الرجل بوصفها نصف القوى البشرية في المجتمع إن عملية التنمية عملية متكاملة تهدف للارتقاء بالعنصر البشري دون تمييز بين فئاته، ولذلك ينبغي ان تستوعب في خططها كل فئات المجتمع فنسق القيم من شأنه محو صورة المرأة السلبية المتخلفة ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، وإحلال محلها صورة المرأة المثقفة الذكية الواعية الإيجابية المشاركة في الحركات التنموية المختلفة، كما ان بالمزيد من الوعي المجتمعي يتضح الإطار الاجتماعي للعمل والإنتاجية والدور الاجتماعي للفرد فيسهل بذلك تحقيق أهداف السياسات التنموية دون ما تفريق في توظيف القدرات البشرية لجميع فئات المجتمع • هكذا فعندما تكون المرأة - التي تمثل نصف المجتمع المؤثر - واعية بأدوارها ومتسلحة بالقدر الملائم من المعرفة والثقافة والخبرات والقدرات والمهارات الفنية والحرفية وغيرها، وبذلك يقل خطر وسائل الإعلام في التأثير سلبيا على المحيط الاجتماعي الذي تتفاعل في داخله هذه المرأة وتعيش فيه عددا من الصراعات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

وقد أشارت بعض الدراسات الاجتماعية، الى أن ضعف القاعدة البشرية يتمثل بشكل أساسي في انتشار الأمية، وبخاصة بين الإناث، وضعف التعليم الجامعي، ونقص التدريب الفني، وتواضع مستوى التنمية البشرية، لذلك ينبغي الالتفات الى هذه الناحية المهمة، كخطوة أساسية للإقدام على أي برنامج يهدف الى تحقيق التنمية البشرية في المجتمع.

ولكن مع ذلك، فقد شهدت السنوات الأخيرة بروز دور المرأة العاملة في العمل والإنتاج والتنمية، وهذا الاهتمام بدور المرأة تطور نتيجة لتحسن وضع المرأة الاجتماعي والقانوني ومطالبتها المستمرة بحقوقها، بعد ان أصبحت أكثر وعيا وإدراكا لقضيتها ومشكلتها بفضل تطور المجتمع وازدياد الحاجة لمساهمة المرأة في ترقيته، وتغير نظرتة (المجتمع) الى المرأة، حيث لم يعد من الممكن تجاهل دور المرأة في تنمية المجتمع. وبالتالي فانه من الخطورة



بمكان، النظر الى قضية المرأة باعتبارها قضية مستقلة عن المجتمع، ومحاولة بحثها خارج قضية تحرير المرأة، فالحقيقة التي لا يمكن تجاهلها هي ان تحرير المرأة لا يتم إلا بتحرير الرجل، فأى استغلال للأخير، سينعكس (سلبا) بشكل تلقائي على الجنس الآخر.

دور المرأة فى التنمية الاجتماعية والثقافية :

تعتمد درجة إسهامات المرأة الاجتماعية والثقافية على مدى الخدمات المقدمة من المجتمع التي تساعد على القيام بهذه الأدوار، وتتمثل في منشآت للخدمات الاجتماعية كالوحدات الاجتماعية، ودور الحضانه، ومراكز التدريب والتكوين المهني، ومكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية، ومراكز الخدمات الصحية المتمثلة في المستشفيات العامة ومستشفيات الولادة، ومراكز رعاية الطفولة والأمومة، والمستوصفات، ومراكز تنظيم الأسرة، ومنشآت الخدمات الثقافية التي تمثلت في وسائل الإعلام، والمكتبات، والأندية الرياضية والاجتماعية. وليست المرأة في حاجة إلى الخدمات فقط، ولكنها في حاجة أيضاً إلى إعدادها الإعداد الجيد وتمكينها من القيام بكل هذه الإسهامات، فإذا كان المجتمع يريد الاستفادة من مساهمة النساء كاملة في التنمية، فعليه أن يساعدن على أداء دورهن بالإعداد والإجراءات التي تساعدن على تحمل مسؤوليتهن، ويتضمن هذا الإعداد إلمامهن بالمعلومات الكافية في النواحي الصحية والثقافية والبيئية، كما يتضمن هذا الإعداد تنمية مهارتهن على استخدام هذه المعلومات في كل نواحي الحياة، وتدعيم اتجاهتهن، وإيمانهن بأهمية دورهن في تنمية مجتمعهن وتنمية الوعي الثقافي لديهن لتتعرفن على ما يدور حولهن في العالم المحلي والخارجي، ولتعرفن حقوقهن وواجباتهن، وهذا لا يتأتى إلا عن طريق المزيد من الخدمات التعليمية والبرامج الثقافية المقدمة للمرأة. جهود الدولة لتطوير وضع المرأة الاجتماعي والاقتصادي :

- بذلت مصر في السنوات الماضية جهوداً لدعم وضع المرأة في مصر حيث اشتملت هذه الجهود على العديد من الإجراءات التي تستهدف تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً فقد تم إنشاء مؤسسات خاصة لتحقيق هذا الهدف كما تم العمل من أجل القضاء على



كافة مظاهر التمييز ضدها بالإضافة إلى تحقيق إصلاح تشريعي فيما يخص الأوضاع الخاصة بها ، فضلا عن اتخاذ إجراءات أخرى بهدف تغيير القيم والمفاهيم المجتمعية المؤثرة سلبا على المرأة وتفعيل دورها على المستوى الدولي والإقليمي. حيث تؤمن الدولة بأن التنمية الشاملة لا يمكن أن تتحقق في مجتمعنا دون مشاركة إيجابية من المرأة كما تؤمن بأهمية دور المرأة باعتبارها نصف المجتمع وتسعى لتفعيل إسهامها في الحياة العامة، وتتبنى سياسات تؤدي إلى تدعيم مكانتها اقتصادياً واجتماعياً بجميع صورها.

فالمرأة لا تعبر عن قطاع أو فئة متجانسة، وإنما تتنوع من حيث الفئة العمرية والانتماءات الجغرافية والمهنية ودرجة تعليمها، كما تتنوع اهتماماتها واحتياجاتها، ومن ثم من المهم صياغة وتبنى سياسات تتسم بالشمول والتكامل وتتعامل مع كافة شرائح المرأة وفئاتها وتلبي احتياجاتها مع تنوعها.

أن تمكين المرأة هي عملية شاملة تتطلب تعاون كافة أجهزة ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني. ومن ثم تنطلق سياسات تمكين المرأة من التأكيد على مبدأ المشاركة والتعاون بين الحكومة والمجتمع المدني في وضع وتنفيذ وتقييم هذه السياسة.

وفي ضوء الرؤية السابقة تسعى سياسات تمكين المرأة إلى تحقيق الأهداف التالية :

إمماج قضايا المرأة في كافة السياسات العامة ذات الصلة

- تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً

- توسيع مشاركة المرأة في الحياة العامة

- القضاء على أي صور للتمييز ضد المرأة.



المجلس القومي للمرأة



جمهورية مصر العربية المجلس القومي للمرأة

وقد تبنت الدولة العديد من السياسات خلال السنوات الماضية والتي استهدفت تمكين المرأة في العديد من المجالات ومن هذه السياسات

- إنشاء المجلس القومي للمرأة، والمجلس القومي للأمومة و الطفولة، ومن خلال تلك المجالس تهتم الدولة بمواجهة الفجوات النوعية وتمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً بهدف دعم مشاركتها في عملية التنمية.

- القضاء على التمييز فيما يتعلق بتعيين المرأة قاضية بصدر القرار الجمهوري بتعيين أول امرأة قاضية في يناير ٢٠٠٣، وتم تعديل قانون الجنسية المصرية بشكل أتاح المساواة بين من يولد لأب مصري ومن يولد لأم مصرية في الحصول على الجنسية المصرية دون شرط أو قيد .

- صدور قانون إنشاء محكمة الأسرة الذي يوفر للأسرة المصرية بصفة عامة والمرأة المصرية بصفة خاصة الأمان وسرعة الفصل في القضايا المرتبطة بالأحوال الشخصية وكذلك تنفيذ الأحكام

- صدور القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٤ بإنشاء صندوق نظام تأمين الأسرة، والذي يضمن للمرأة المصرية الحصول على النفقة من خلال صندوق يتم تدبير موارده المالية بصورة منتظمة ومستقرة وهو ما يمنع تشرد الأسرة وضياعها .

وتم إدماج النوع الاجتماعي في الخطة الخمسية ٢٠٠٧-٢٠١٢ بما يضمن وضع مكون للمرأة في الخطط الخمسية و يتيح مواجهة الفجوات النوعية ويسهم في تمكين المرأة .

وتطرح الحكومة عدداً من السياسات التي تستهدف المزيد من تمكين المرأة في المجالات التالية

:

سياسات تفعيل مشاركة المرأة في مجال المشروعات الصغيرة :

تسعى الحكومة في إطار الدعوة لتمكين المرأة المصرية إلى تحقيق هذا التمكين في المجال الاقتصادي، ويحتل تفعيل مشاركة المرأة المصرية في مجال المشروعات الصغيرة أهمية



يعتد بها في تحقيق هذا التمكين وذلك للمجالات العديدة التي يمكن أن تسهم فيها المرأة في هذا المجال بداية من المشروعات متناهية الصغر للمرأة الريفية والفقيرة مروراً بمشروعات الصناعات المغذية ومشروعات الخدمات إلى تكنولوجيا المعلومات ، بما يحقق رفع مساهمتها في قوة العمل ومواجهة مشكلة البطالة ، وما يترتب على ذلك من زيادة الطاقات الإنتاجية في المجتمع .

وتتبنى الحكومة عدداً من التوجهات والسياسات التي تستهدف تفعيل مشاركة المرأة في مجال المشروعات الصغيرة وذلك من خلال الآليات التالية :

- الصندوق الاجتماعي للتنمية

توضح البيانات الصادرة عن الصندوق الاجتماعي وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة انخفاض نسبة استفادة النساء من هذه القروض، وهو ما يتطلب المزيد من الجهد لإدماج النوع الاجتماعي في برامج الصندوق، ودعم الدور الذي تقوم به وحدة النوع الاجتماعي داخل الصندوق لزيادة فرص المرأة في مجال المشروعات الصغيرة .

- دور وزارة التضامن الاجتماعي

سياسة إعلامية لتغيير القيم والمفاهيم المؤثرة سلباً على أوضاع المرأة وتنمية المجتمع

المرأة ووسائل الإعلام والثقافة:

تلعب وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة دوراً خطيراً في تغيير الآراء والمعتقدات، وفي إعادة توجيه سلوك الأفراد خاصة في الشرائح الثقافية والطبقات الاقتصادية والاجتماعية المتوسطة، حيث يسهل التأثير والتغيير في معتقداتهم وأنماطهم القيمية والسلوكية السائدة.

وتنتشر أجهزة الإعلام والتنقيف بمختلف أنواعها في المجتمع، وتنتقل هذه القنوات في برامجها وموادها وأساليب تعبيرها صوراً إيجابية وقيماً اجتماعية عن المرأة، من حيث حرصها على التماسك والاستقرار بين أفراد أسرتها، ومن حيث احترامها للعادات والتقاليد، إلا أننا نجد على النقيض من ذلك العديد من المواد والبرامج الإعلامية التي قد تركز قيماً غريبة عن مجتمعاتنا الإسلامية لا تظهر من المرأة إلا صورة الأنثى، أو التي تركز أفكار الضعف



النوعي والنقص والفكري والتبعية والرجل. فعلى سبيل المثال يلاحظ أن السياسات الإعلامية الخاصة بثقافة المرأة، تتناقض مع بعضها البعض، إذ تركز العديد من البرامج الثقافية أفكار المساواة في الحقوق والواجبات، وتطالب المرأة بالمزيد من المشاركة في أنشطة الحياة المختلفة، بينما نجد أن العديد من البرامج الدرامية تدعو المرأة للاستكانة والرضا بما يمنحهن الرجال. ونخلص من ذلك إلى أن وسائل الإعلام والتثقيف المسموعة والمرئية قد لا تعكس الصورة الحقيقية للواقع الثقافي والاجتماعي للمرأة، ولذلك فلا بد من الاهتمام والتطوير المستمر للبرامج والمواد الإعلامية والثقافية، لأنها مسؤولة ومسؤولة مباشرة في هذا المجال للقيام بمهام التحفيز وإعداد المجتمع للتغيير بإبراز أهمية المرأة، ودورها في المجتمع، وتعظيم هذا الدور من خلال الأعمال الدرامية والأفلام، حتى تكون صورة عن المرأة تكفل احترامها وتعظيم دورها، كما ينبغي أن تتغير مفاهيم الرجل عن المرأة وأن يؤمن بأهمية دورها ومشاركتها في جميع مناحي الحياة.

يجب على الدولة الاهتمام بتطوير هذه الجهود من خلال سياسة متكاملة تستهدف تغيير القيم والمفاهيم المؤثرة سلباً على أوضاع المرأة وتنمية المجتمع.

وتتضمن هذه السياسة الإعلامية العناصر التالية:

- أ - تطوير الرؤية الإعلامية فيما يتعلق بقضايا المرأة.
 - ب - تطوير الخطاب الإعلامي الذي يستهدف تغيير ثقافة المجتمع الخاصة بالمرأة وقضايا النوع الاجتماعي، وعدم التمييز على أساس النوع، وتحقيق تكافؤ الفرص.
- تحققت العديد من الإنجازات التشريعية في السنوات الماضية فيما يتعلق بوضع المرأة والأسرة في مصر منها على سبيل المثال :

- القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ بتنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية، والذي يمثل نقلة نوعية وحضارية في تحديث البنية الإجرائية لمنازعات الأحوال



المجلس القومي للمرأة



جمهورية مصر العربية
المجلس القومي للمرأة

الشخصية وتخفيض تكلفة التقاضي وتيسير إجراءاته ، بالإضافة إلى إقرار حق الخلع والطلاق من الزواج العرفي.

-قانون محكمة الأسرة رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤ الذي بدأ تطبيقه من ١ أكتوبر ٢٠٠٤ ، والذي ييسر الفصل في القضايا المرتبطة بالأحوال الشخصية، وتنفيذ الأحكام .

-القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٤ بإنشاء صندوق نظام تأمين الأسرة الذي يضع إطارا يضمن تنفيذ أحكام النفقة بما يؤمن للأسرة حدا أدنى للمعيشة والاستقرار

تعديلات قانون الجنسية عام 2004 والذي حقق المساواة الدستورية بين الأب والأم فيما يتعلق بجنسية الأبناء.

وإذا كانت هذه القوانين تعدا تطورا تشريعيها هاما في سبيل تيسير إجراءات التقاضي فإن هذا التطور سيكون أكثر فعالية ، إذا تم توحيد كافة القوانين الموضوعية المتعلقة بالأحوال الشخصية وتطويرها، بحيث تتكامل حركة التحديث التشريعي في مجال الأحوال الشخصية بشقيها الإجرائي والموضوعي.

الوضع الراهن في مختلف مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية :

اولا : -التعليم

إن الوضع التعليمي للمرأة في أي مجتمع لا ينفصل عن وضعها ودورها الاجتماعي ومكانتها في الأسرة والمجتمع ، ولا ينفصل عن مكانة ووضع النظام التعليمي ذاته ودوره داخل السياق الاجتماعي .

ويعتبر تعليم الفتيات إحدى القضايا التي حظيت باهتمام من قبل الحكومات والمجتمعات المدنية في العالم . ويمثل المؤتمر الدولي للتعليم للجميع الذي عُقد في دكا عام ٢٠٠٠ م نقطة تحول رئيسية في هذا الشأن حيث تم الإعلان عن تعليم الفتيات كأحد المبادرات العالمية التي سوف يتم الالتزام



المجلس القومي للمرأة



جمهورية مصر العربية المجلس القومي للمرأة

بها خلال العقدين الأول والثاني من الألفية الجديدة . ويهدف الاعلان إلى القضاء علي الفجوة النوعية في التعليم الأساسي بحلول عام ٢٠٠٥ ، ثم الإرتقاء بجودة التعليم ، وتحقيق المساواة والعدالة بين الجنسين في مرحلة التعليم الاساسي بحلول عام ٢٠١٥ .

فقد أثبتت بعض الدراسات أن عدم رفع مستوي تعليم المرأة بحيث لا يختلف عن المستوي الذي يحققه الرجال أو يصلوا إليه ، يقلل من المنافع الإجتماعية الناتجة عن رفع مستوي تعليم الرجال أنفسهم ، وأن تعليم الإناث قد يكون أكثر فائدة للتنمية الإجتماعية من تعليم الذكور .

وفي هذا الصدد يؤكد " المؤتمر العالمي حول التربية للجميع " والمنعقد بجومتين عام ١٩٩٠ أن القصور في رفع مستوي تعليم المرأة إلى نفس مستوي تعليم الرجل يكلف ثمنا إنمائيا باهظاً يتمثل في الفرص الضائعة لرفع مستوي الإنتاج والدخل وتحسين نوعية الحياة " .

ومن ثم لابد من إعطاء الأولوية القصوي لضمان توفير التعليم للفتيات والنساء وتحسين نوعيته وإزالة كل العقبات التي تحول دون مشاركتهن في التنمية علي نحو فعال ، كما ينبغي القضاء علي كل القوالب الفكرية الجامدة القائمة علي التمييز بين الجنسين في مجال التربية والتعليم .

ويعتبر تعليم المرأة هو العامل المهم في تحديد عدد أطفال الأسرة ، فكلما زاد تعليم المرأة إنخفض عدد أطفالها ، حيث نجد أن خصوبة المرأة غير المتعلمة بلغت ٦,٦ طفلا لكل إمراة بينما انخفض العدد إلى ٥,٣ بين من أتمت التعليم الثانوي .

وكلما ارتفع مستوي تعليم المرأة يزيد إهتمامها بأطفالها مما يؤدي إلى زيادة القدرات المعرفية لدي الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة .

ومن ثم يمكن القول أن الأمية تؤثر علي الزيادة السكانية وترفع من معدلاتها وبالتالي تؤثر علي نسب الإستيعاب في المراحل التعليمية المختلفة بل يتعدى أثرها إلى التأثير علي نوعية التعليم وكفاءته .



كما أثبتت الدراسات أن مستوي تعليم الأم عامل مهم في إرتفاع المستوي الصحي للأطفال حيث أن الأمهات غير المتعلمات يكن أكثر عرضة لسوء التغذية ويتناولون العقاقير أثناء الحمل أكثر من المتعلمات ، مما يؤدي إلى انخفاض وزن المواليد وبالتالي تعرضهم لخطر الوفاة . فكلما إرتفع مستوي تعليم الأمهات كلما إنخفض معدل وفيات الأطفال وزاد الوعي الصحي. ولا تقدم الأمهات المتعلمات مجرد أطفال أصحاء فقط ، بل تقدم أطفال مجهزين بالمعرفة واللغة قبل التحاقهم بالمدرسة ، وهذا النمو المعرفي لدي الاطفال له أكبر الاثر علي التحصيل الأكاديمي حيث يكون تعليمهم أكثر سهولة.

وكشفت دراسة للبنك الدولي في مصر عن العلاقة بين تعليم البنات والنمو الإقتصادي .. أوضحت أن التوسع في التعليم الإبتدائي للبنات وبخاصة في الدول النامية له تأثير طويل المدى علي الإنتعاش الإقتصادي أكثر منه في حالة التوسع في تعليم البنين .

كما أن تعليم المرأة يسهم في تزايد دور مشاركة المرأة في القوي العاملة وزيادة دخل الأسرة ، كما يزيد التعليم من حماستهن وطموحاتهن فيما يتعلق بالأدوار التقليدية داخل البيت وخارجه وزيادة مشاركتهن في العمل العام.

ووثقت نصوص الدستور المصري الإيمان بالمساواة بين المرأة والرجل في التعليم فقد نصت المادة (١٨) من الدستور المصري الصادر ١٩٧١م علي أن :
" التعليم حق تكفله الدولة وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية " كما نصت المادة (٢٠) علي أن :
" التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجاني في مراحل المختلفة " .

ويتضح من ذلك أن الدستور المصري لم يميز بين المرأة والرجل في مجال التعليم ، فالمساواة بحكم القانون كاملة في كافة النواحي ، كما أن الدستور المصري ١٩٧١ نص في المادة (٢١) علي ان : " محو الأمية واجب وطني تجند طاقات الشعب من أجل تحقيقه " .



المجلس القومي للمرأة



جمهورية مصر العربية المجلس القومي للمرأة

وبذلك تكون نصوص الدستور متفقة مع الاتفاقية الدولية للقضاء علي كافة أشكال التمييز ضد المرأة حيث تنص المادة (١٠) منها علي إلتزام الدول الأطراف بإتخاذ كافة التدابير المناسبة للقضاء علي التمييز ضد المرأة في مجال التعليم سواء كان تمييزاً قانونياً أو فعلياً .

كما اعتبر العقد السابق من ١٩٩٠ حتي عام ٢٠٠٠ عقداً للتعليم في مصر ، وتضاعفت ميزانية الدولة المخصصة للتعليم من ٦٦٠ مليون جنيه عام ٨٢/٨١ حتي وصلت إلى ٢٣ مليار و ٧٤٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ ، وتعمل مصر علي سد منابع التسرب والرسوب بالتعليم الأساسي كوسيلة جادة للقضاء علي الأمية وخاصة بالنسبة للإناث .

فمنذ إنعقاد مؤتمر التعليم للجميع عام ١٩٩٠ ومصر تحاول إيجاد آليات جديدة لتعليم الفتيات ومحو أميتهن لتصل بالخدمة التعليمية إلى المناطق المحرومة منها علي أن تكون مناسبة لهذه المناطق وتجذب الفتيات إلى التعليم ومن هذه الآليات :-

أ- مدارس الفصل الواحد :-

أنشئت مدارس الفصل الواحد لتعليم الفتيات بالقرار الوزاري رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٩٣ وكان من أهداف الخطة إنشاء عدد ٣٠٠ مدرسة توزع في كافة أنحاء الجمهورية مع التركيز علي المناطق النامية والعشوائيات، وذلك لإستيعاب الفتيات اللاتي لم يلتحقن بأي مدرسة أو يتسربن من التعليم ومازلن في سن الإلزام (من ٨-١٤ سنة) وقد إرتفع عدد التلميذات المقيدات بهذه المدارس من ١٩٢٦ تلميذة عام ٩٣-٩٤ إلى ٥٤٤٨٧ تلميذة عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤

ب- مدارس المجتمع :-

بدأت الفكرة عام ١٩٩٢ وبمبادرة من قسم التربية باليونيسيف لتحقيق تعليم جيد للجميع مع التركيز علي تعليم الإناث، علماً بأن ساعات الدراسة بهذه المدارس مرنة بحيث يمكن للتلاميذ ممارسة الأعمال الزراعية والمنزلية .

ج- المدارس الصغيرة :-



وهي مدارس أنشئت بالتعاون بين جمعية تنمية المجتمع ووزارة التربية والتعليم وهي مدارس مشتركة نسبة الإناث بها ٧٥% والبنين ٢٥%. وبالرغم من هذه الجهود والمبادرات نجد أن نسبة الأمية بين الإناث مازالت مرتفعة (أكثر من ضعف الأمية بين الذكور) إذ بلغت نسبة الأمية بين إجمالي عدد الإناث عام ٢٠٠٣ حوالي ٤١% بينما بلغت النسبة ١٨% بين الذكور في نفس المدة .

وتشير هذه الإحصاءات إلى أن نسبة الأمية بين الإناث أعلى من نسبة الأمية بين الذكور ، بالإضافة إلى أن معدل انخفاض الأمية بين الإناث أبطأ من معدل انخفاض الأمية بين الذكور مما يدل على أن الفجوة تتزايد بمرور الأيام.

وبالرغم من أن الإحصاءات التي تشير إلى التحسن الملحوظ في الأوضاع التعليمية بالنسبة للإناث في مصر إلا أن الفجوة النوعية بينهن وبين الذكور مازالت موجودة وبدرجات متفاوتة في مراحل التعليم المختلفة :

العقبات.. الفجوات.. التحديات

- عدم ملائمة الوقت المخصص للتدريب أحيانا لظروف النساء الأسرية خاصة إذا كان في الفترات المسائية.
- هناك حاجة لمزيد من الجهد بتطبيق القانون الخاص بالتعليم الإلزامي للفتيات وتعزيز برامج محو الأمية...فمازالت نسبة الأمية بين النساء عالية مقارنة بالرجال وهناك حملة كبيرة قائمة لعلاج ذلك.
- مازالت الأحوال الاقتصادية للأسر الفقيرة في الريف عائقا أساسيا وبالذات في مناطق الصعيد حيث تقترن تلك الأحوال بعوائق تعرقل تعليم الفتيات.



- التعليم إجباري خلال المرحلة الابتدائية فقط ومن ناحية أخرى فإن التقاليد والعادات الاجتماعية خاصة في الريف قد لا تشجع على تعليم الإناث فيما بعد المرحلة الابتدائية حتي يمكن الإستفادة منها في الأعمال المنزلية أو في الزراعة كما أن الخوف علي سمعة الفتاة بسبب الخروج من المنزل والانفتاح علي المجتمع يقف عائقاً دون الإهتمام بتعليمها .
- الزواج المبكر للإناث وخاصة في الريف بالرغم من أن الحد الأدنى لسن الزواج للإناث هو ١٦ سنة طبقاً للقانون إلا أن كثير من المصريات خاصة في ريف الوجه القبلي قد تزوجن في سن أقل من ١٦ سنة .
- صورة المرأة التقليدية التي رسمتها العادات والتقاليد المصرية تحد من دورها ومكانتها في المجتمع وبالتالي تدفع هذه الصورة إلى عدم الحرص على تعليم الفتاة



ومن أجل تغيير هذه الصورة يجب ان نسعى الى تغيير صورة المرأة في المناهج الدراسية . وإلغاء الصور التي تظهر فيها المرأة كمخلوق ضعيف . على ان تتضمن المناهج المفاهيم الخاصة بالمساواة بين الجنسين كما يجب ان تتصدى المناهج الدراسية للعديد من المفاهيم والمعتقدات الخاطئة والخاصة بتربية الإناث منها منع التمييز بين الذكر والأنثى، وختان الإناث، والزواج المبكر .

قد كفل القانون المساواة المطلقة بين المرأة والرجل في الحق في التعليم ونحن بحاجة إلى رفع مستوى الوعي الإجتماعي بأهمية دور المرأة في التنمية الإقتصادية والسياسية والإجتماعية ، فمع التصور الهامشي لدور المرأة في المجتمع من الطبيعي أن تعطي الأسرة الأولوية لأبنائها من الذكور في الحصول علي أعلي درجات التعليم وأن تشجع تسرب الإناث من التعليم وزواجهن المبكر. ما أننا بحاجة إلى نشر الوعي بأهمية تعليم المرأة كشرط أساسي لحسن أدائها لدورها ومسئولياتها كأم وزوجة، وتحقيق الإستقرار للأسرة والمجتمع. وكانت مصر من أوائل الدول التي أعلنت تبنيتها لمبادرة تعليم الفتيات وعقد أكثر من لقاء ومؤتمر قومي للوقوف علي الأسباب التي تعوق الفتيات عن الالتحاق بالتعليم الأساسي وما يمكن أن تقدمه الجهود الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في هذا المجال .

ثانيا : الصحة

ثانيا: الرعاية الصحية

المرأة المصرية نصف المجتمع، وتسهم في تنشئة وبناء نصفه الآخر وتتوقف قدرتها على المشاركة الايجابية فى حركة التنمية على ما تتمتع به من حقوق وحریات ، وما يتاح لها من فرص وامكانيات تمكنها من القيام بدورها فى الإصلاح والتطوير .. وتعتبر الرعاية الصحية للمرأة أحد دعائم التنمية الشاملة للمرأة ، لما لها من دور عظيم على حياتها وحياة الأجيال القادمة.

وشكلت الشرعية الدولية والدستور والقوانين المصرية الأطر القانونية لإلتزام الدولة برعاية المرأة صحياً حيث ..



جمهورية مصر العربية
المجلس القومي للمرأة

- * نصت المادة (١٢) من اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة على:
- "أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان الرعاية الصحية من أجل أن تضمن لها على أساس المساواة بين الرجل والمرأة الحصول على خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة، والحمل".
- * كما ينص البند الثاني من المادة (١٠) في الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية على "وجوب منح الأمهات حماية خاصة خلال فترة معقولة قبل الولادة وبعدها، ففي خلال هذه الفترة يجب منح الأمهات العاملات أجازة مدفوعة أو أجازة مقرونة بمنافع مناسبة من الضمان الاجتماعي".
- * وتنص المادة (٩) من إعلان بكين ١٩٩٥ على (سن إنفاذ قوانين لمواجهة مرتكبي ممارسات العنف ضد المرأة، ومنها مثلاً الختان ووآد البنات .. وتقديم دعم قوى للجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية من أجل القضاء على هذه الممارسات).
- * كما نصت المادتان (١٦ ، ١٧) من دستور ١٩٧١ على إلزام الدولة بتوفير الرعاية الصحية للمرأة فقد نصت المادة (١٦) على (تكفل الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية، وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقريبة في يسر وانتظام رفعا لمستواها).
- وتنص المادة (١٧) على (تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعاً وذلك وفقاً للقوانين).
- * كما تنص المادة العاشرة من الدستور على (تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة وترعى النشئ والشباب).
- * وتنص المادة الحادية عشر من الدستور على (تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع).



أولاً : خدمات رعاية الأمومة :

- ١- الرعاية أثناء الحمل .. وتشمل خدمات الفحص الصحى المبكر والمنتظم لتقويم الحالة الصحية للمرأة أثناء الحمل .. وبث الرسائل الإعلامية لرفع وعى السيدات بظروف وشروط الحمل الآمن .
- ٢- الرعاية أثناء الوضع : فتوفير الرعاية والظروف والإمكانيات اللازمة أثناء عملية الوضع يقلل من إمكانية حدوث العدوى وغيرها من الاخطار التى تؤثر على صحة وحياة الأم والمولود معاً
- ٣- الرعاية عقب الولادة : إن الرعاية الصحية عقب الولادة وخاصة خلال اليومين التاليين للولادة مهمة جداً للأم حتى يمكن تحديد الأخطار التى قد تؤدى إلى تعريض حياتها للخطر والسيطرة عليها .
وفعالياً حصلت كل الأمهات اللاتى ولدن بمساعدة طبية على الفحص الأول عقب الوضع لدى مصدر طبي أما الأمهات اللاتى ولدن بدون مساعدة من مصدر طبي فلم تحصل الغالبية العظمى منهن على الرعاية الصحية عقب الولادة .
وكنتيجة لتوافر هذه الخدمات الصحية، انخفضت معدلات وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة، خاصة بين الأمهات فى الريف المصرى، وبين الأمهات اللاتى حصلن على مستويات منخفضة من التعليم .

ثانياً : خدمات تنظيم الأسرة :

وبالرغم مما تحقق من إيجابيات فى مجال رعاية المرأة المصرية صحياً، فمازالت توجد عدة متغيرات تؤثر على درجة حصول المرأة على الخدمات الصحية المختلفة وخاصة خدمات تنظيم الأسرة مثل دور المرأة فى عملية صناعة القرار داخل الأسرة، فقد ثبت أنه كلما قل سن المرأة قل لديها السيطرة على قرار حصولها على الخدمات الصحية.

كذلك فإن مقابل أجر يعتبر محدداً قوياً للغاية فى عملية صناعة القرار، وكذلك فإن ارتفاع مستوى التعليم بالنسبة للمرأة والزواج يساعدها فى السيطرة على قرار لجوئها إلى المصادر الطبية للعلاج .

المرأة والعمل :



جمهورية مصر العربية المجلس القومي للمرأة

المرأة المصرية صاحبة تاريخ طويل ممتد عبر سبعة آلاف عام، كانت فيها شريكة للرجل في كل مجالات الحياة. وقد اهتم المصريون القدماء بتسجيل صور من حياتهم اليومية على جدران معابدهم صور الكثير منها مشاركة المرأة الفرعونية للرجل في الأعمال الزراعية، كما مارست المرأة الريفية منذ عصر المصريين القدماء عدداً من الصناعات الريفية مثل غزل ونسج الكتان وعصر العنب .. إلخ وفي العصر الحديث في الريف المصرى مازالت المرأة تشارك زوجها في الحقل فضلاً عن القيام بالعديد من الأعمال فى الإنتاج الزراعى والحيوانى، وهى بذلك تشارك الرجل مشاركة فعالة وإيجابية فى تحسين أحوال الأسرة ورفع دخلها.

ودخلت المرأة المصرية ميدان العمل الاجتماعى التطوعى منذ البدايات المبكرة للقرن الحالى، ويؤرخ عادة لبدايات العمل النسائى الاجتماعى الشعبى فى مصر بجهود السيدة هدى شعراوى ولفيف من النساء المصريات، كما شاركت المرأة فى بعض الجمعيات المشتركة جنباً إلى جنب مع الرجل. واتخذت مصر كل الإجراءات التشريعية والقانونية لتعديل ما قد يشير فى القوانين المصرية الخاصة بالعمل إلى التمييز بين الرجل والمرأة فقد نصت كل القوانين المنظمة للعمل وعلى وجه الخصوص قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ على المساواة القانونية بين الرجل والمرأة بدون تمييز. كما نصت على حماية المرأة من الأعمال الضارة والخطيرة والعمل الليلي وعلى حقها فى اجازات الوضع والولادة وغيرها. كما نصت المادتان ١٠ ، ١١ من الدستور على التزام الدولة بحماية الأمومة والطفولة وبالتوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها فى المجتمع، هذا بالإضافة إلى ما التزمت به مصر دولياً لتحقيق أحد أهداف الألفية الانمائية وهى المساواة بين الجنسين.

المرأة فى قوة العمل :

بلغ إجمالى حجم قوة العمل (١٥ - ٦٤ سنة) وفقاً لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء حوالى ٢١,٢ مليون فرد عام ٢٠٠٤. وعلى الرغم من أن الإناث يمثلن حوالى ٤٩% من إجمالى عدد السكان، إلا أنهن يمثلن حوالى ٢٢,٦% من إجمالى قوة العمل. ويرجع انخفاض هذه النسبة إلى أن عدد كبير من الإناث فى المجتمع المصرى يفضلن البقاء بالمنزل لرعاية عائلتهن بعد الزواج.



كما تتركز أغلبية عمالة الإناث في الريف بنسبة ٥٧% من إجمالي عمالة الإناث مقابل ٤٣% في الحضر.

توزيع عمالة الإناث وفقاً للقطاعات الاقتصادية :

* القطاع الزراعي

يعد أكثر القطاعات المستوعبة للعمالة النسائية فمن واقع بحث العمالة بالعينة لعام ٢٠٠٨ إتضح أن حوالي ٣٩% من عمالة الإناث تعملن بقطاع الزراعة والصيد وإستغلال الغابات وقطع أشجار الأخشاب.

يلى قطاع الزراعة والصيد قطاع التعليم من حيث استيعاب العمالة النسائية حيث استوعب حوالي ٢٢% من إجمالي عمالة الإناث عام ٢٠٠٨، كما تعمل حوالي ١٣% من عمالة الإناث بخدمات الإدارة العامة والدفاع.

وعلى الرغم من أن عمالة الإناث بخدمات الصحة والعمل الاجتماعي لا تتعدى نسبة ٧% من إجمالي عمالة الإناث، إلا أن الإناث يمثلن حوالي ٤٦% من إجمالي العاملين بهذا القطاع.

* القطاع الخاص :

يستحوذ على أغلبية المشتغلين سواء من الذكور أو الإناث حيث مثل إجمالي المشتغلين بالقطاع الخاص حوالي ٦٤% من إجمالي المشتغلين عام ٢٠٠٦. أما بالنسبة لعمالة الإناث نجد أنها تتركز أيضاً بالقطاع الخاص بنسبة ٥٣% من إجمالي عمالة الإناث عام ٢٠٠٨ وهو ما يتماشى مع دور القطاع الخاص في التنمية، ثم يأتي القطاع الحكومي ليستحوذ على حوالي ٤٣% من عمالة الإناث، حيث تمثل عمالة الإناث بالقطاع الحكومي حوالي ٢٩% من إجمالي العاملين بالحكومة، ويرجع تفضيل الإناث للعمل بالقطاع الحكومي إلى ملائمة ظروف العمل للإناث المتزوجات .

* القطاع غير الرسمي :



القطاع غير الرسمي يعرف بأنه العمل الذي يتم بطريقة غير رسمية ومن ثم لا يخضع لرقابة الدولة . وهو ما يعنى بدوره عدم تمتع هذا النشاط بنظم الضمان الاجتماعى فضلاً عن عدم وجود مزايا للعاملين فى هذا القطاع بصفة عامة

وتجدر الإشارة إلى أن تقدير حجم العمالة فى القطاع غير الرسمي يعد أمراً فى غاية الصعوبة، نظراً لأنه مكون من أنشطة غير مسجلة لا تؤخذ بعين الاعتبار عند إعداد الكثير من الإحصائيات ... كما أن العمل فى المجال غير الرسمي يدعو للقلق حيث أن الافتقار إلى وجود قوانين رسمية للتوظيف فى الوقت الراهن تضمن حقوق العمال وتحميهم من المخاطر الناشئة عن صدمات دورة النشاط الاقتصادى، فالعاملون فى هذا القطاع لا يحصلون على أية مزايا، وهذا الأمر يسبب القلق وخاصة بالنسبة للنساء اللاتى قد يواجهن تمييزاً فى المعاملة بالإضافة إلى محاولتهن التغلب على ظروف السوق ومسئولياتهن الانجابية والعائلية ..

وتشير البيانات إلى انخفاض نسبة عدد النساء العاملات فى القطاع غير الرسمي من ٤٨% من إجمالى عدد العاملين سنة ١٩٩٥ إلى ٣١% من إجمالى عدد العاملين سنة ٢٠٠٢ ، ويلاحظ أيضاً أن عدد الرجال العاملين فى المجال الغير رسمي إنخفض فى نفس الفترة بمعدل أقل من ٤٥% إلى ٤٣%

البطالة :

بدراسة معدلات البطالة بين الذكور والإناث يتضح أن معدلات البطالة بين الإناث تتضاعف مقارنة بالذكور ، حيث بلغ معدل البطالة بين الإناث عام ٢٠٠٣ حوالى ٢٣,٣% من الإجمالى مقابل ٧,٥% للذكور أى حوالى ٣ أمثال معدل الذكور. يمكن إرجاع السبب إلى تفضيل منح فرص العمل الجديدة للذكور دون الإناث نظراً لأن القانون يمنح الإناث أجازات لرعاية أسرهن وأطفالهن وبالتالي يفضل أصحاب العمل بالقطاع الخاص تعيين الذكور عن الإناث.

وتتركز غالبية المتعطلات من الإناث فى الحضر بنسبة وصلت عام ٢٠٠٣ حوالى ٦٨% من إجمالى المتعطلات مقابل ٣٢% فى الريف فى نفس السنة.



تدريب المرأة العاملة :

يعتبر التدريب الإدارى محوراً رئيسياً من محاور تمكين المرأة والإصلاح الإدارى ويهدف إلى تنمية مهارات العنصر البشرى واكساب العاملين المعارف الجديدة اللازمة لأداء المهام الموكلة إليهم بكفاءة عالية، وتشمل البرامج التدريبية للعاملين بالدولة مختلف المستويات الوظيفية التنفيذية والإشرافية. وتشير إحصائيات قاعدة بيانات التدريب إلى أن جملة المتدربين ببرامج التدريب الإدارى سنوياً تبلغ ١٥٠ ألف متدرب، ثلث هذا العدد من الإناث بما لا يقل عن ٥٠ ألف عاملة.

أما إذا انتقلنا للتدريب القيادى للنساء فنجد أنه فى عام ١٩٩١/٩٠ لم تتعد نسبة الإناث المشاركات فى التدريب القيادى ١٧% من جملة المتدربين لكنها إرتفعت فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى ٢٧% من إجمالى عدد المتدربين كما يعتبر التعليم والتدريب من أهم محاور العمل لتفعيل سياسات تعظيم استفادة المرأة من تكنولوجيا المعلومات.

التي تتيح إنتشار مفهوم التجارة الالكترونية بين القطاع الخاص ومنظمات الأعمال . وأعد المؤتمر الاقتصادى الأول لجمعيات سيدات الأعمال عدة توصيات منها فتح مجالات التعاون مع جمعيات رجال الاعمال والمستثمرين المصريين بهدف الإستفادة من خبراتهم فنيا والتعرف على الوسائل المختلفة لجذب رؤوس الأموال لإقامة المشروعات المختلفة ، بالإضافة إلى التأكيد على التنسيق والتعاون مع جمعيات سيدات الاعمال بالبلدان العربية والأجنبية بهدف تنشيط التعاون الاقتصادى بين مصر وهذه الدول .

دور المرأة فى الوزارات والهيئات المختلفة

تشارك المرأة المصرية الرجل العمل فى الوزارات والهيئات المختلفة ، بل وتنتقل العديد من المناصب القيادية بها ، وسنعرض فى هذا الجزء إلى مدى تمثيل المرأة فى بعض هذه الوزارات والهيئات .

١- فى البحث العلمى :



المجلس القومي للمرأة



جمهورية مصر العربية
المجلس القومي للمرأة

تشكل المرأة أكثر من ٥٠% من إجمالي عدد أعضاء هيئة البحوث في بعض المراكز والمعاهد البحثية التابعة لوزارة البحث العلمي ، كما أن حوالي ثلثي العاملين بالوظائف العليا بالمركز القومي للبحوث من النساء . هذا بالإضافة إلى تولى المرأة الكثير من المناصب القيادية مثل رئيسة مركز البحوث الإجتماعية والجنائية وكذلك كرئيسة للأقسام والشعب البحثية .

٢- في وزارة الصحة والسكان :

يلاحظ إرتفاع عدد الأطباء البشريين من النساء من ٤٧٥٢ طبيبة إلى ١٤٣٥٧ طبيبة أى انهن قد تضاعفن حوالي ثلاث مرات خلال الفترة من ١٩٨٢ - ٢٠٠٣ ، كما إرتفعت نسبة الاطباء البشريين من الاناث لجملة الأطباء البشريين من حوالي ٣٠% في ١٩٨٢ إلى ٣٤% في ٢٠٠٣ .

٣- في وزارة الخارجية :

إن دور المرأة في مجال الدبلوماسية المصرية يعد من أنجح الأدوار التي تقوم بها في مجال العمل العام ، ووزارة الخارجية في مقدمة أجهزة الدولة التي أتاحت للمرأة المصرية منذ إقبالها على العمل الدبلوماسي في مطلع الستينيات مساحة ومكانة إستطاعت من خلالها أن تشغل مختلف المناصب وتدرجت في وظائفها حتى وصلت إلى أعلى وظائف السلك الدبلوماسي ويبلغ عدد اعضاء السلك الدبلوماسي في عام ٢٠٠٤ حوالي ٨٩٠ دبلوماسي موزعين على العمل في الداخل والخارج من بينهم ١٧٥ سيدة يمثلن حوالي ٢١% وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة كانت تبلغ في عام ١٩٨١ حوالي ٧% فقط .

٤- في وزارة الصناعة والجهات التابعة لها :

تعتبر وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية إحدى الوزارات التي تحظى فيها المرأة بوضع متميز وتزيد نسبة مساهمة النساء في بعض الأجهزة التابعة لوزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية عن ٥٠% فنجدها قد بلغت ٥٧% في الهيئة العربية للتصنيع وفي مصلحة الكيمياء ٥١% ، كما تتقلد المرأة العديد من المناصب العليا بالأجهزة التابعة لوزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية .



٥- فى اتحاد الإذاعة والتلفزيون :

بلغ عدد العاملين بوظائف الإدارة العليا بقطاعات اتحاد الإذاعة والتلفزيون فى عام ٢٠٠٣ (٥١٢) منهم ٢٤٦ من الذكور و ٢٢٦ من الإناث وقد بلغت نسبة الإناث بوظائف الإدارة العليا ٥٢% .

٦- فى الهيئة العامة للإستعلامات :

بالرغم من ان نسبة مساهمة النساء العاملات فى الهيئة العامة للإستعلامات تقترب من النصف فى عام ٢٠٠٣ (٥١%) ، إلا أن نسبة النساء العاملات فى الوظائف العليا ترتفع إلى حوالى ٦٤% .

٧- فى وزارة الشؤون الاجتماعية :

تعتبر وزارة الشؤون الاجتماعية احدى الوزارات التى تحظى فيها المرأة بوضع متميز حيث أن النساء يمثلن ٥٢% من إجمالى العاملين فى الديوان العام للوزارة ، كما تتقلد المرأة العديد من المناصب وترتفع نسبة شاغلى المناصب العليا من النساء بالمقارنة بالرجال .

التحديات التى تحول دون مساهمة المرأة فى التنمية :

- تتصف غالبية المجتمعات العربية بأنها مجتمعات ذكورية تهيمن فيها صورة الرجل ككاسب للرزق والمرأة كربة منزل واجباتها الاعتناء بشئون الأسرة اليومية ورعاية الأطفال وتربيتهم ومتابعة التزاماتهم المدرسية
- الاعتقاد بأن تعليم المرأة وعملها سيؤديان إلى تحملها أعباء ومسئوليات تفوق قدراتها وإمكانياتها وهي ليست بالأساس من ضمن واجباتها مما يتطلب منها طاقات خارقة لتستطيع انجاز كل ما يجب فى الزمن المحدد وعلى أكمل وجه أو ستضطر للتخلي عن الكفاءة فى الأداء وربما الاختيار بين أحد الدورين داخل أو خارج المنزل
- الاعتقاد بأن تعليم المرأة وعملها الناتج عنه سيؤديان إلى سيادة قيم الاتكال والتراخى فى نفوس الرجال وتهربهم من أداء الأعمال الخارجية التى هي أساس مسؤولياتهم



- وبالمقابل سيؤدي إلى زيادة الضغط النفسي والتوتر في الحياة اليومية للمرأة مما يؤثر على كفاءتها وقدرتها على أداء الأعمال المنزلية.
- خضوع المرأة لسلطة الأب أو الأخ في القرارات التي تخص التعليم أو اختيار نوعه أو مدته كما أنها ليست صاحبة القرار للالتحاق بالدورات التدريبية.
 - الاعتقاد بأن التعليم يفقد المرأة فرصة الزواج المبكر
 - أن الفقر عزز من نقص التعليم ونقص التعليم يؤدي إلى انتشار لمزيد من الفقر مما ينتج عنه الوقوع في دائرة مفرغة من الفقر وتدني التعليم
 - الوصول غير المتساوي للفتيان والفتيات إلى الفرص التعليمية وتوظيفها في ترقية المجتمع ووجود ظاهرة التسرب المبكر للفتيات وخاصة في المناطق الريفية وانتشار الأمية وضعف دور المنظمات الشعبية والأهلية إلى جانب المنظمات الحكومية في مجال محو الأمية وخاصة بين الإناث.
 - انخفاض دافعية الفتيات للانخراط في الكليات العلمية في الجامعات وفي مشروعات البحوث والدراسات العلمية بتأثير الموروث الثقافي والعادات والتقاليد فالنسبة الغالبة من الفتيات ملتحقات في كليات العلوم الإنسانية حيث تصب معظم التخصصات التي تدرسها هذه الكليات في تعزيز الدور التقليدي للمرأة (مدرسة- مربية) كما أن هذه التخصصات لا يوجد عليها طلب كبير في سوق العمل بينما يقل التحاقهن بشكل ملحوظ في الفروع المطلوبة لسوق العمل مثل فروع الهندسة.
 - تصوير المرأة في معظم مناهج التعليم الأساسي على أنها مخلوق هامشي ضعيف تقتصر أعماله على الغسيل والكي وإيقاظ الأولاد واستقبال الزوج وتهيئة الفتاة للأعمال المنزلية وحث الابن على الدراسة والتعليم حيث لم تتطور المناهج بما يكفي لتحقيق تكافؤ أوسع بين الذكر والأنثى فيما يخص ثقافة العمل وثقافة المواطنة بحيث تعكس حقوق المرأة وقضايا النوع الاجتماعي بصورة واضحة.



- عدم ربط مخرجات التعليم بسوق العمل وحاجات التنمية وإن تم ذلك لا يتم إتاحة الفرص لتكوين المهارات الكافية وخاصة عند النساء لكيفية استخدام هذه المعلومات.
- تخصيص موارد مالية لمواجهة احتياجات التعليم والتدريب وهو ما قد لا تسمح به موازنة الأسرة وإذا كان الاختيار قائماً أساساً ولا بد منه فسيكون وفق ما استعرضناه لصالح الذكر على اعتبار أنه كاسب الرزق والمسئول الأول في الأسرة.
- بالرغم من الانخفاض التدريجي لمعدل الخصوبة فإنه ما يزال من المعدلات المرتفعة وذلك لعدم ارتقاء خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة إلى المستوى المطلوب إضافة إلى العوامل الاجتماعية والدينية.
- الانطلاق من وجود اختلاف بين الجنسين للوصول إلى القول إن النساء ناقصات القدرات والكفاءات أو الخلط المتعمد بين واقعة الاختلاف بين الجنسين وهي واقعة طبيعية وواقعة التمييز بينهما وهي واقعة اجتماعية تاريخية وصولاً إلى نظريات عدم المساواة بينهما بناء على هذا الخلط.
- انخفاض مستوى إشراك المرأة في صوغ السياسات والبرامج البيئية وهذا ما ينعكس على استخدام الموارد المتاحة بالشكل الأمثل بما فيها وسائل الطاقة.
- انخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية وهذا ما يتطلب زيادة في الوقت المخصص للعمل المنزلي والحاجة إلى مساعدة الفتاة مما سيؤثر على مدة ونوع تحصيلها العلمي كما أنه يؤدي إلى صعوبة التوفيق بين الأعمال المنزلية التي تؤديها المرأة والأعمال الخارجية بسبب غياب أو قصور المؤسسات الاجتماعية.
- آلية تنفيذ القوانين والتشريعات التي ساوت في نصوصها بين حق التعليم والعمل للجنسين إلا أن التطبيق العلمي لها يشير إلى أن التوجه نحو قبول المرأة في الأعمال ذات الطابع الخدمي الذي يكاد أن يصبح عملاً نسائياً متخصصاً قد أدى إلى توجيهها نحو الدراسات الإنسانية مما جعلها أقل مشاركة في المواقع ذات الأهمية المعاصرة.



- التمييز بين المرأة والرجل في بعض القوانين وهذا حصيلة الموروث الاجتماعي الذي تتناقله الأجيال.
- ندرة البحوث والدراسات حول القيم المتوارثة والقيم الجديدة بهدف الوصول إلى منظومة القيمية تلبى حاجات الأمة في الحفاظ على أصالتها وهويتها وتواكب مستجدات العصر وتواجه تحدياته بما يحقق استمرارية التقدم والتنمية.
- تدني قدرة المرأة على التملك والإرث في بعض المناطق لوجود بعض الأعراف السائدة مخالفة للقوانين والشرائع السماوية المختلفة التي لا تمنع توريث الأراضي الزراعية والممتلكات للإناث وهذا ما ينعكس سلبيًا على تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا.
- افتقار الوعي الاجتماعي لأهمية دور المرأة في التنمية وفقًا للمفهوم الشامل الذي يتخطى المواضيع الكمية والأعمال القياسية لما تقوم به المرأة والذي له قيمة اقتصادية كبيرة والدليل على ذلك ما تقوم به المرأة في الأرياف ومناطق البداوة الزراعية والذي هو أساس اقتصاد هذه المناطق. أما في المدن والمناطق الحضرية فيتخذ شكلاً لا أكثر تأكيداً على القيمة الاقتصادية للعمل المنزلي بسبب استعانة العديد من الأسر ببعض مؤسسات الخدمات الاجتماعية المساعدة (مدبرات المنزل- مطاعم - محال تنظيف- وجبات جاهزة..) لتقديم بعض الخدمات مقابل أموال تدفع لهم وهذا دليل على أن ما تؤديه المرأة له أضعاف قيمة أي جزئية يستعان بالغير لتقديمها وهذا ما يؤكد مصداقية ما طرحته منظمة العمل الدولية بأن "كل امرأة هي امرأة عاملة".
- ضعف تقديرات الذات عند المرأة بتأثير أنماط التنشئة الاجتماعية والموروث الثقافي حيث لم تطرح قضيتها الأساسية ضمن رؤيتها لنفسها على أسس أنها مورد انساني تتوزع طاقاته وقدراته في مختلف المجالات والفروع بل استغرقت في نضالها المطلبي وانساق وراء جزئيات متفرقة تحررها من اضطهاد الرجل أو المساواة به في جميع الميادين أو تعديل بعض التشريعات والنصوص أو الخروج للعمل بصرف النظر عن



المجلس القومي للمرأة



جمهورية مصر العربية
المجلس القومي للمرأة

نوعه ومردوده أو التحول إلى ربة منزل عصرية بالمفهومين التقليدي والاستهلاكي معاً.

- وعلى الرغم من أهمية ما سعت إلى تحقيقه خطط التنمية وفقاً لرؤية منطقية تتوافق مع العقل ولا تتنافى مع الأديان والشرائع فقد أغفلت إلى حد ما التركيز على القضية الأصل أو المرتكز الأساس في كل هذا وهو توفير القاعدة الاقتصادية المستقلة القائمة على النشاطات الإنتاجية والتي تعتمد على تشغيل كل القوى الاجتماعية القادرة على العمل والتي تعد المرأة إنساناً ومواطنة عاملة ذات إنتاجية تسهم في الاقتصاد ووفق قيمة مقاسة سواء كانت تعمل داخل المنزل أم خارجه وذلك وفق ما تحققه من نتائج.
- الاعتقاد الخاطئ من قبل الرجل والمرأة أحياناً بأن عمل المرأة خارج المنزل سيفقد الأسرة أو الرجل تحديداً امتيازاته الشخصية ويحولها من الأم والزوجة المطيعة الصاغرة التي يحملون لها المحبة والعطف إلى الأم والزوجة المطالبة بمكاسب متنوعة يصعب على الرجل والأسرة تليبيتها.
- وجود بعض القوانين التي تقيد حرية المرأة وتحد من فرص عملها بحجة الحماية وغيرها (إلزامها بالحصول على إذن من ولي أمرها للسفر أو العمل الركود الاقتصادي وارتفاع نسب البطالة التي تعني تهيش الفئة الأقل تمكيناً وهي المرأة بالشكل العام وحرمانها من فرص العمل حيث أن صاحب القرار بالاختيار والتعيين يميل إلى استخدام الذكور الذين تزداد مؤهلاتهم وكفاءتهم وخبراتهم بحكم الفرص الكثيرة المتاحة لهم وتنخفض التزاماتهم الأسرية مقارنة بالإناث والذين لديهم المرونة الأكبر في قبول العمل وتحمل تبعاته.

النتائج والتوصيات :

بعد هذا العرض السابق لوضع المرأة المصرية يمكننا أن نضع عدة توصيات لتمكين المرأة والارتفاع بخصائصها حيث يمكن أن تشارك الرجل بصورة أكثر فاعلية لتحقيق النمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وسوف تدور هذه التوصيات حول ثلاث محاور هامة هي:

- الارتفاع بخصائص المرأة ابتداء من محو أمية المرأة والارتفاع بمستويات تعليمها وزيادة مشاركتها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المستقبل.
- تغيير نظرة المجتمع إلى المرأة والتي تضعها بالدرجة الأولى في إطار ربة البيت ومربية للأطفال فقط.
- توعية المرأة بحقوقها وضرورة تقدمها للمشاركة في بناء بلدها.
- النظر في إصدار تشريع يوفر الحماية القانونية بالنسبة للمرأة في القطاع غير الرسمي.
- أن تكون للحكومة سياسة أكثر استجابة لاحتياجات المرأة المعيلة من حيث الدخل والاسكان والتأمين الاجتماعي وخلافة حيث تُكوّن هذه الشريحة حوالي ٢٢-٢٤% من إجمالي عدد الاسر المصرية.
- هناك حاجة لمزيد من تدريب وإعادة تأهيل النساء من أجل الارتفاع بقدراتهن علي المنافسة.
- يجب بذل مزيد من الجهد لتنفيذ قانون التعليم الاجباري بالنسبة للفتيات.
- ضرورة تحديث وزيادة أعداد مراكز رعاية الأطفال وغيرها من الخدمات بحيث يمكن للمرأة أداء وظيفتها المزدوجة في المنزل والعمل وهو ما نص عليه الدستور المصري (مادة ١١) وهو ما من شأنه مساعدتها علي كسب الرزق.

اجراءات لضمان مساهمة المرأة في قوة العمل:



- اعتماد وتنفيذ قوانين لمكافحة التمييز القائم على اساس الجنس والسن والعرق والدين) في سوق العمل وفي التعيين والترقية وفي منح مكاسب العمل والضمان الاجتماعي وفي ظروف العمل.
- الأخذ بمبدأ التخطيط بإبعاده القصيرة والمتوسطة والبعيدة والعمل على تلبية الحاجات الاساسية للمرأة في الغذاء والتعليم والصحة والسكن والملبس والضمان الاجتماعي، فضلا عن ايلاء المرأة مكانتها على قدم المساوات مع الرجل في كل هذه القطاعات للنهوض بالمرأة والأسرة .
- إنشاء أجهزة متخصصة على مستوى الوطن لمتابعة موضوع ادماج المرأة بالتنمية وللقيام بأبحاث لاختيار الاساليب التي من خلالها يمكن وضع برامج انمائية تدعم مشاركة المرأة في مجالات التنمية المتعددة .
- إعادة النظر في النظام التعليمي في جميع مراحلها في اطار النظر الى وضع المرأة فيه بحيث يتم ربط مضامينه بالتنمية، باعتبار التعليم هو المصدر الذي يلبي احتياجات المجتمع من القوى العاملة المؤهلة في مجالات العمل المختلفة.
- تخليص المرأة من الجهل بمحو أميتها من خلال التنسيق بين الجهد الرسمي والاهلي والعمل على سد منابع الامية بتطبيق التعليم المجاني الالزامي للجنسين معا .
- إقرار سياسة اعلامية تسعى لاحداث تغييرات في الوعي الاجتماعي عند الجنسين باهمية مشاركة المرأة في العمل وابرار الجوانب الايجابية لشخصية المرأة وتجسيد اسهاماتها في ميادين التنمية المستدامة.
- تطوير أوضاع المرأة الريفية من خلال منح القروض للنساء للمشاركة في المشروعات .
- سن وانفاذ القوانين ضد التحرش الجنسي وغيره من أشكال التحرش ومايرافقهما من عنف ضد المرأة في جميع أماكن العمل.

توصيات خاصة لصانعي القرار في المرحلة الانتقالية (المجلس العسكري)



- ضرورة تقديم طلبات للمجلس العسكري بضرورة أن يكون هناك مراعاة للمساواة والمواطنة في كل القرارات التي يتم اتخاذها (حيث سيتم تكوين لجنة تقدم كل المطالبات المتعلقة بقضايا المرأة إلى مجلس الوزراء والمجلس العسكري والمتابعة معهما).
- يجب أن يتم فصل استخدام أداة دور العبادة للضغط والتأثير على المجتمع.
- ضرورة أن يتبنى شباب ثورة ٢٥ يناير الموضوعات المتعلقة بالمرأة فهي نصف المجتمع.
- ضرورة وجود لجنة مشكلة تضم المرأة في الدستور القادم بنسبة ٥٠% حيث أن المرأة تمثل نصف المجتمع.
- ضرورة العمل على تغيير صورة المرأة في المجتمع بحيث ألا يكون دورها مقتصر على المنزل فقط.
- ضرورة تبني المجلس القومي للمرأة لأهمية دور المرأة في المجتمع وأهمية دورها في جميع المجالات وألا تكف عن ذلك.
- لا بد من إزالة التمييز ضد المرأة ولن نستطيع عمل ذلك بدون تغيير ثقافة التمييز العامة في المجتمع مثل التمييز في الديانات فالدين الله والوطن للجميع.
- لا بد من الإهتمام بمفهوم "العدالة الإجتماعية" والنضال من أجل مجتمع أكثر شفافية.
- لا بد من أن يشارك الرجال في القضايا المتعلقة بالمرأة.
- يجب ألا يتم التركيز على المرأة الأم التي استشهد إبنها أو إبنتها فقط ولكن أيضاً نركز مع الفتاة التي ناضلت في ميدان التحرير من أجل مستقبل أكثر اشراقاً للوطن